رأي القدس

الارهاب يتزايد والحرب عليه تترنح

■ ما زالت اصداء التفجيرات الثلاثة التي استهدفت منتجع دهب في الساحل الجنوبي الشرقي من شبه جزيرة سيناء المصرية، تتوالى وتحدث حالة من الارتباك على مستوى الاجهزة الامنية في مصر وخارجها بسبب عنصر المفاجأة ودقة التوقيت والحجم الكبير من الخسائر البشرية والمادية. هذا الهجوم الذي هو الثالث من نوعه خلال عامين يؤكد على مجموعة من الحقائق نوجزها بالنقاط التالية:

1 ـ ان الحرب على الارهاب التي بدأت قبل اربع سنوات تقريبا بقيادة الولايات المتحدة ومشاركة دول عربية وعالمية عديدة، وكلفت حتى الآن 350 مليار دولار واكثر من مئتي الف قتيل بين العراق وافغانستان قد فشلت في تحقيق اهدافها، وادت الى نتائج عكسية تماما. فها هي العمليات مستمرة وتتصاعد بدلا من ان تتراجع وتضعف.

2 ـ ان تنظيم «القاعدة» الذي يعتبر الهدف الاساسي لهذه الحرب يزداد قوة وتوسعا، وبات اكثر تأثيرا في السياسات المحلية والدولية، وان زعيمه الشيخ اسامة بن لادن ما زال حرا طليقا يصدر الشريط تلو الآخر، مما يؤدي الى تعكير حياة الرئيس الامريكي جورج بوش، والاخطر من هذا ان هذا التنظيم بات يقترب كثيرا من الاراضي الفلسطينية المحتلة.

3 ـ ان الحلول الامنية التي استخدمت لمواجهة تنظيم «القاعدة»، سواء في مصر او خارجها، ثبت عدم جدواها وبات من المحتم مراجعتها والبحث عن حلول او وسائل اخرى سياسية على وجه التحديد.

ان نجاح عناصر تابعة ومتعاطفة مع تنظيم «القاعدة» بالوصول الى اهدافها وزرع هذه المتفجرات في منطقة تعتبر من اكثر الاماكن في العالم امانا، وفي تزامن مع الذكرى العاشرة لعقد اول قمة عالمية لمكافحة الارهاب في المنطقة نفسها، يكشف عن وجود اختراق امني كبير وخطير.

ان الاستراتيجية الجديدة التي يتبعها تنظيم «القاعدة» مثلما تبين من عملياته الاخيرة تركز على ضرب المصالح الاقتصادية للانظمة العربية والاسلامية المستهدفة بهدف انهاكها اقتصاديا وزيادة متاعبها مع شعوبها، وهذا ما حدث تماما في منتجع بالي الاندونيسي وفنادق العاصمة الاردنية عمان، ومنتجعات طابا وشرم الشيخ ودهب، وتجمع مصافي النفط في بقيق في المملكة العربية السعودية.

من الواضح ان استهداف مصر بمثل هذه الهجمات ينطوي على مغزى كبير، إذ ان تنظيم القاعدة بات يضع مصر ونظامها على قمة اولوياته، فالدكتور ايمن الظواهري الرجل الثاني في التنظيم ركز بشكل لافت للنظر في شريطه المصور الاخير على مصر، وانتقد الانتخابات فيها وعدم جدواها وتزوير النظام لنتائجها. ومن غير المستبعد ان يكون ذلك هو بداية مرحلة جديدة من احياء تنظيم «الجهاد» الذي كان يتزعمه، واهدافه في زعزعة الاستقرار ونشر العنف.

مصر تواجه هذه الايام ظروفا صعبة للغاية، فحالة الغضب والاحباط السائدة تتنامى يوما بعد يوم. ومن الواضح ان النظام لا يملك حلولا لهذه الازمات المتفاقمة التي تواجهه، فبعد ازمة الصدامات الطائفية في الاسكندرية وثورة القضاة ها هي التفجيرات تصل الى العصب الاقتصادي الاهم في البلاد، واحد مصادر دخلها الرئيسية والمقصود هنا صناعة السياحة.

وجود نسبة كبيرة من المصريين الابرياء بين الضحايا سيؤدي الى نتائج عكسية بالنسبة الى تأييد الذين يقفون خلف هذه التفجيرات، ولكن هذا لا يعني ان شعبية النظام لن تتأثر ايضا، لانه يتحمل مسؤولية هذا الفشل الامني الكبير.

مصر تحكمها حاليا مومياءات، وفي تقديرنا انها بحاجة الى قيادات شابة تعيد النظر في كل سياساتها الحالية القائمة على القبول بالاملاءات الامريكية والاسرائيلية وتنفيذها حرفيا، وانتهاج سياسة وطنية تعيد لمصر مكانتها الريادية، اقليميا ودوليا وتضع مصالح الغالبية فوق مصالح القطط السمان الذين خطفوا قرارها وقلبوا اولوياتها.

ضربة إيران القادمة

محمد كريشان

■ في كثير من الصياغات وحتى المفردات المستعملة هذه الأيام في الأزمة الحالية مع إيران ما يذكر بتلك التي استعملت خلال كل الأشهر التي سبقت العدوان على العراق في العشرين من آذار (مارس) 2003، حتى لكأنك تشعر بأننا أمام نفس سيناريو (التسخين) المعتمد في تلك الفترة من تركيز على رفض أي تكنولوجيا نووية في الشرق الأوسط، ناهيك عن أسلحة، عدا تلك التي تمتلكها إسرائيل، مع التباس مقصود أو ظرفي بين الدعوة إلى إزالة هذه الأسلحة وأي أسلحة دمار شامل وبين إزاحة النظام المشتبه في امتلاكها، مع التباس مماثل بين المراهنة على التسوية الدبلوماسية، مع التهديد الدائم بمجلس الأمن الدولي وعقوباته، وبين احتمال اللجوء إلى الخيار العسكري.

ودونما إهمال لما عبر عنه الأستاذ محمد حسنين هيكل من مخاوف أن تلجأ واشنطن، ضمن عقلية المقامر الخاسر، إلى ضرب إيران تعويضا عن نكستها في العراق ومحاولة للنهوض بهيبة سقطت على أرض الرافدين مع تأكيده في ذات الوقت على أن الضربة العسكرية المفترضة تستلزم ضرب 400 هدف في وقت واحد، من مواقع نووية ودفاعات عسكرية، وهو أمر صعب الإنجاز برأيه، فإن الكثير من التقارير باتت تتحدث اليوم عن الانتقال الفعلي إلى بحث الخطط العملياتية الفعلية للضربة فقد أوضح الكاتب الأمريكي الشهير في مجلة «نيويوركر» سيمور هيرش الحائز على جائزة بوليتزر، الجائزة الأكبر للصحافة في الولايات المتحدة، أن التخطيط الجاري حاليا يفوق مستوى ما يصطلح عليه خطط افتراضية يتم اللجوء إليها في حال الضرورة، فكل القوى العظمى لديها مخططات احترازية عديدة تحسبا للتعرض للهجوم في أي وقت أو مكان. فهذا النوع من المخططات كان دائما موجودا غير أن ما يحدث بالنسبة إلى المخططات الخاصة بإيران هو أنها بلغت، حسب ما قال، خلال الأشهر القليلة الماضية مستوى التخطيط العملياتي إذ إن هناك فعلا خططا محددة تم وضعها لضرب إيران.

ومع أن الرئيس بوش وصف بامتعاض ما ذهب إليه هيرش من احتمال توجيه ضربة نووية لإيران بأنه محض تكهنات إلا أن الكاتب الشهير بمصادره العليمة وجرأته لم يتردد، في مقابلة مع موقع (تقرير واشنطن) الإلكتروني، في القول إن المرحلة الآن وصلت إلى البحث عن الأهداف التي يمكن قصفها بالإضافة إلى تحديد نوعية الأسلحة التي يجب استخدامها وعددها والأماكن التي سيتم إسقاط تلك الأسلحة فيها، مشددا على أن المسؤولين الأمريكيين دأبوا دوما على مهاجمته من دون نفي ما يقوله.

ورغم أن طهران، بشهادة محللين كثر، أدارت حتى الآن أزمتها مع الولايات المتحدة بكثير من الحنكة فإن ذلك لا يغني في شيء عن ضرورة الحذر وبناء الحسابات على أساس أن الضربة قادمة لا محالة فمن الأفضل دائما في هذه الحالات توقع الأسوأ والتأسيس عليه من المراهنات الخاسرة المتفائلة يمينا وشمالا. أول هذه المراهنات بلا جدال التعويل على الموقفين الروسي والصيني فما جرى في الحالة العراقية يغني عن أية إضافة، فضلا عن الإشارة إلى أن الرأي العام الإسلامي قد يزداد غضبا وتمردا بضرب طهران توقع لا يؤخذ دائما بالجدية التي يأملها أو يتوقعها البعض، كما أن التفكير الدائم في أن واشنطن قد لا تجازف، بعد كل ما جرى بشأن العراق، بضربة جديدة لمصداقيتها تفكير قلما يصمد في الملمات الكبرى رغم اهتمام واشنطن فعلا بالأمر ولكن ليس إلى حد التراجع عن خططها الاستراتيجية الكبرى إكراما لهذه المصداقية التي لا يستنكف الأمريكيون أنفسهم في الإقرار باهتزازها الشديد.

عقلية المقامر التي قد يتحلى بها أصحاب القرار في البيت الأبيض هي فعلا ما يخيف الآن. وإذ ما علمنا مدى الغطرسة والرعونة التي ميزت تفكير وعمل هؤلاء فمن الأسلم من الآن أن نتخيل أن ضرب إيران هو قاب قوسين أو أدنى من أن نركن لحسابات تستبعد الضربة إلى أن نصحو ذات ليلة على أن الطامة حلت فعلا.

تقسيم العمل بين السلطة الفلسطينية والمقاومة

د. عصام نعمان *

■ محنةٌ ولعلها فتنة، هي حالة الصدام بين السلطة والمقاومة في فلسطين المحتلة. إذا طالت المحنة فقد تتطور إلى كارثة، كارثة للسلطة والمقاومة معاً، أي للشعب الفلسطيني في وطنه وشتاته.

لستُ قاضيا في محكمة السياسة لأحكم على هذه الجهة أو تلك. ذلك أن كليهما مسؤول، والمسؤولية مشتركة.

السلطة ورئيسها محمود عباس ومن ورائهما حركة «فتح» لم تسلّم بعد بوجود «حماس» في «السلطة»، أي في الحكم وما ينطوي عليه ذلك من صلاحيات ومهمات وبالتالي ممارسة مطلوبة للسلطة على الأرض وفي المجتمع.

المقاومة، ممثلة بحركة «حماس» وسائر المنظمات الرافضة لإتفاقات اوسلو ونتائجها السلبية، لم تسلّم بعد بوجود أمر واقع اسمه إسرائيل، وأن لا سبيل إلى تجاهله نظراً لحضوره في مختلف مستويات الوجود الفلسطيني، لاسيما في مسائل معيشته اليومية.

أبو مازن مصرٌ على التمسك بصلاحياته الدستورية ويهدد حكومة «حماس» بإقالتها لتفادي «مواجهة كارثة مجاعة كبرى». و«فتح» تتمسك بوجودها في الأجهزة الأمنية وبنفوذها في المؤسسات الحكومية وتنكر على حكومة «حماس» حقها في إدارة الأجهزة الأمنية وإصلاح المؤسسات العامة.

«حماس» مصممة على عدم الإعتراف بإسرائيل وعدم التعامل معها، وهي ما زالت تؤمّل بقدرتها على تجاوز مقاطعتها سياسيا وماليا من طرف إسرائيل وامريكا وأوروبا بإستنفار حمية الشعب الفلسطيني ونخوة الدول العربية والإسلامية لدّيد العون المالي والدعم السياسي.

أرى ان كلا الطرفين قد أساء التقدير والتصرف. فلا السلطة ورئيسها ومن ورائهما «فتح» تستطيع تجاهل وجود «حماس» في الحكم والدستوري والسياسي في ممارسة السلطة، ولا «حماس» تستطيع تجاهل وجود إسرائيل ولا دورها في بعض مناحي معيشة الشعب الفلسطيني ناهيك عن التأثير في مستقبله.

الحقيقة أن لا أبو مازن يستطيع ان ينكر على حكومة «حماس» ممارستها السلطة، لاسيما في ما يخص الأمن الداخلي والأمن الاجتماعي للشعب الفلسطيني، ولا حكومة «حماس» تستطيع ان تنكر على رئيس السلطة الفلسطينية التعامل مع إسرائيل في ضوء الإتفاقات والترتيبات السارية المفعول معها، بصرف النظر عماً إذا كانت مشروعة ومقبولة ومفيدة.

لا السلطة تستطيع ان تنكر على المقاومة حقها في رفض الاعتراف بإسرائيل وبإصرارها على الكفاح ضد استعمارها الاستيطاني الإقتلاعي، ولا المقاومة تستطيع ان تتجاهل السلطة في قبولها الاعتراف الإكراهي بإسرائيل وإضطرارها إلى التعامل معها لتأمين مصالح الشعب الفلسطيني.

يتحصل مما تقدّم ذكره بأنه محكوم على الجانبين، جانبي الجسم الفلسطيني الواحد، بأن يتوافقا على منهجية عملية ليمارس كل منهما إقتناعاته ويفي بموجباته على نحو يؤمن مصالح الشعب الفلسطيني في الحاضر وحقه في ان يقرر مصيره في المستقبل، مع التمسّك بالثوابت الوطنية والمبادئ العليا والحقوق غير القابلة للتصرف.

لعل المنهجية المنشودة تقوم على أساس ان يستمر الرئيس محمود عباس بممارسة صلاحياته الدستورية وفق الأسس التي أعلنها عشية إنتخابه رئيسا، مع مراعاة الاتفاقات والترتيبات التي قامت على أساسها السلطة الفلسطينية، وذلك بالتنسيق مع حكومة إسماعيل هنية، ودونما تفريط بالثوابت والمبادئ والحقوق غير القابلة للتصرف. هذا يتطلب فيما يتطلب إعتبار المفاوضة، مفاوضة إسرائيل، غير متعارضة مع المقاومة، مقاومة إسرائيل في كل ما يحمي حقوق الشعب الفلسطيني ويؤمن مصالحه.

كذلك تقوم المنهجية المنشودة على أساس ان تضطلع حكومة إسماعيل هنية بممارسة صلاحياتها الدستورية في المجال الداخلي وفق الأسس التي أعلنتها عشية الانتخابات التي فازت بها بثقة الشعب الفلسطيني، وذلك بالتنسيق مع رئيس السلطة الفلسطينية، لاسيما لجهة ضبط الأمن، وقمع المخالفات والتعديات، ووقف الإهدار والفساد، ودعم هيئات المجتمع المدني من أجل ان تلعب دورا حيويا في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني.

هذه المنهجية المقترحة لا سبيل إلى إعتمادها وتفعيلها الأبعد توصّل الجانبين، السلطة والمقاومة، الى قبول احدهما بالآخر وتعايشه وتساكنه وتعاونه معه في هذه المرحلة الإنتقالية من حياة الأمة، إقليميا ودوليا. ذلك كله يتطلب خطوات ثلاثاً:

الأولى، تأليف لجنة للتوحيد والتنسيق منبثقة عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تكون عضويتها متوازنة بين اطراف ثلاثة: السلطة (بما فيها «فتح») والمقاومة (بما فيها «حماس» وسائر المنظمات) والمستقلون، مهمتها التنسيق والتوفيق والمتابعة بين رئاستي السلطة والحكومة.

الثانية، التحاور والتشاور داخل لجنة التوحيد والتنسيق من اجل إعادة النظر بتركيبة الحكومة الحاضرة وذلك بهدف التوافق على تشكيل حكومة اتحاد وطني تشارك فيها «فتح» وتتحمل فيها المسؤولية الوطنية والقومية في هذه المرحلة الانتقالية العصيبة من حياة الشعب الفلسطيني والأمة العربية.

الثالثة، التوافق على التحضير الجدي والمنهجي لعقد إجتماع إستثنائي ونوعي للمجلس الوطني الفلسطيني مهمته تدارس التحديات، السياسية والإستراتيجية والإقتصادية، التي تواجه شعب فلسطين في الحاضر والمستقبل، بالتزامن مع تحديات أخرى تواجه الأمة في العراق وسورية ولبنان والسودان، وإنعكاسها على الصراع العربي ـ الصهيوني، لاسيما بعد تصاعد الصراع الإيراني ـ الأمريكي إلى صراع إسلامي ـ غربي (أمريكي وأوروبي) على مستوى العالم كله، والإسهام تالياً في وضع استراتيجية عامة لمواجهة هذه التحديات مقروناً ببرنامج مرحلي للكفاح الفلسطيني في إطار هذه الإستراتيجية.

إن مركزية قضية فلسطين في حياة الأمة باتت تظللها قضايا أخرى لا تقلّ عنها أهمية الأمر الذي يتطلب إعادة تقويم حال الأمة لإجتراح استراتيجية متكاملة للصراع على جميع الجبهات وفي مواجهة جميع التحديات وبما يخدم قضية شعب فلسطين وقضايا شعوب الأمة في هذه المرحلة الانتقالية البالغة الخطورة.

* كاتب وسياسي من لبنان

الامن القومي السعودي لا تحققه صفقة «تايفون»

د. سعيد الشهابي *

■ في سبتمبر 2003 نشرت صحيفة «الغارديان» البريطانية مقالا يدعي وجود جهود سعودية حثيثة للحصول على اسلحة نووية. واعتمدت الصحيفة في ذلك الادعاء على ورقة عمل استراتيجية نوقشت، حسب زعم الصحيفة، على اعلى مستويات الحكم في الرياض، وطرحت ثلاثة خيارات: اولها الحصول على قدرات نووية بهدف القدرة على الردع، والثانية الحفاظ على العلاقات، او اقامة علاقات جديدة مع قوة نووية قوية تستطيع توفير الحماية للحكم السعودي، والثالثة، العمل على جعل الشرق الاوسط منطقة خالية من السلاح النووي. وردت الحكومة السعودية بشدة، نافية ما جاء في المقال. لم تكن ادعاءات الصحيفة جديدة، وان كانت قد حظيت باهتمام اكبر لانها جاءت في اعقاب حوادث 11 ايلول (سبتمبر) الارهابية. فقبل بضع سنوات ذكر محمد خليفي، الدبلوماسي السعودي الذي لجأ الى الغرب وترك منصبه في تموز (يوليو) 1994 كسكرتير اول بالبعثة السعودية لدى الامم المتحدة، ان بلاده تسعى للحصول على التكنولوجيا النووية منذ 1975، وانها دفعت ما يربو على 5 مليارات دولار لصدام حسين في الفترة 1985–1990 لبناء قنبلة نووية.

هذه الادعاءات قد تكون عارية من الصحة، ولكنها مؤشر للقلق السعودي المتصاعد لعدد من العوامل: اولها القدرات النووية الاسرائيلية وما يمثله ذلك من تهديد للامن القومي السعودي، وثانيها العلاقات المتأرجحة مع ايران، وتنامي القدرات العسكرية والمشروع النووي الايراني، وثالثها: العلاقات المضطربة مع الولايات المتحدة الامريكية خصوصا التطورات ـ التي حدثت في الاعوام الخمسة الاخيرة (اي منذ 11 سبتمبر). ورابعها: تصاعد التهديدات الارهابية للحكم السعودي خصوصا من تنظيم «القاعدة». هذه العوامل مجتمعة دفعت الرياض لمواصلة جهودها لتطوير قدراتها العسكرية والامنية، استجابة لقلق مشروع لدى نظام محاط بانظمة غير صديقة، يحكم بلدا يمتلك ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم، وما يمثله ذلك من اهمية استراتيجية متميزة. ومع ان هذه المخاوف تتوفر على قدر من المصداقية، الا ان تطورات الشهور الاخيرة ربما دفعت التوجه الاستراتيجي السعودي باتجاه آخر. فالتحالف الانجلو – أمريكي ربما نجح في إيصال المنطقة الى حافة توتر مذهبي غير مسبوق، بعد فشله في ادارة العراق بالطريقة التي كان يحلم بها. فهناك جهود حثيثة ومتواصلة من جهات غير معروفة بالاسم، ولكنها محددة بالهوية، تعمل لتكريس حالة الاحتراب الطائفي في العراق، البلد العربي المؤهل من حيث القدرات الذاتية لقيادة العالم العربي في ميادين الصناعة والتكنولوجيا، بالاضافة الى مواجهة التحديات الخطيرة خصوصا الاحتلال الاسرائيلي. هذا التوتر الذي لم يعد خافيا على أحد، أصبح عاملا مهما في التخطيط الاستراتيجي لدول مثل السعودية، وهو أمر خططت له القوى الاجنبية في اطار سياساتها الهادفة لاضعاف الوضع العربي الاسلامي وتمزيقه. ووفقا لهذا السيناريو، فقد أصبحت السعودية ومعها دول الخليج معنية بالشأن العراقي عمليا، ولا يستبعد ان تكون مصدر تمويل لبعض الجماعات المسلحة او السياسية، وذلك ضمن حالة الاستقطاب التي اصبحت تتضح بشكل أكبر يوما بعد آخر.

السيناريو الذي يمكن استشراف المستقبل القريب في ضوئه يمكن ان يتضح بشكل أكبر اذا تواصل الاحتراب الطائفي في العراق، واصبح متعذرا على الحكومة المركزية التي يجري تشكيلها في الوقت الحاضر بعد الاتفاق على السيد جواد المالكي رئيسا للوزراء، منع حدوثه او احتواء آثاره. بعض الجهات السياسية والاعلامية البريطانية يكرر مقولة ان العراق أصبح على اعتاب حرب طائفية بين السنة والشيعة لأهداف غير واضحة. وبدلا من ان تكثف دول المنطقة جهودها لاحتواء الموقف ومنع هذا الاستقطاب الحاد، اصبحت تهندس سياساتها على ضوء النتائج المرتقبة لهذا التوتر والاحتراب. وكمثال على ذلك، ذكرت صحيفة «التايمز» البريطانية في مقال نشرته يوم الخميس الماضي ان «الحرب الاهلية في العراق بين المسلمين الشيعة والسنة قد تجر ايران الى جانب الشيعة، والمملكة العربية السعودية والاردن وتركيا الى جانب السنة العرب». ولا يمكن اعتبار هذا توصيفا بل تنظيرا لوضع تم التخطيط به بعناية فائقة، بهدف لاشغال المنطقة بحرب من نوع آخر اكثر تدميرا وأقل منطقا وانسانية. ويأتي هذا الطرح من قبل الساسة والاعلاميين البريطانيين لتبرير صفقة طائرات عملاقة بين بريطانيا والسعودية، يتوقع التوقيع عليها قريبا. هذه الصفقة، في حال موافقة الطرفين عليها، تعتبر الاكبر منذ صفقة طائرات «اليمامة» بين الطرفين التي مضى عليها الآن عشرون عاما والتي تم بموجبها تزويد السعودية بطائرات التورنادو، وبلغت قيمتها النهائية اكثر من عشرين مليار دولار. الصفقة الحالية تشمل تزويد السعودية بـ72 طائرة من نوع «تايفون» على ثلاث دفعات، وتبلغ قيمة الواحدة منها 50 مليون دولار كسعر اساسي منفصل عن عقود التدريب والصيانة. وزير الخارجية السعودي، الامير سعود الفيصل برر الصفقة بقوله: «لقد حان الوقت لتحديث اجهزتنا» مضيفا «ان من مصلحة الطرفين تأهيل السعودية لحماية مصادر النفط العملاقة بأفضل الاسلحة المتوفرة». وتشمل الصفقة ايضا تدريب الطيارين السعوديين على الطائرات الجديدة، وتوفير وسائل دعم فنية كافية. وبرر الامير سعود الفيصل الحاجة لهذه الطائرات بقوله: «ان احتمال تفكيك العراق سيخلق مشاكل جمة لدول المنطقة». وكانت الصفقة الاولى في منتصف الثمانينات قد عقدت في ذروة الحرب العراقية ـ الايرانية، على خلفية احتمال تعرض السعودية لهجمات عسكرية من ايران. ولكن برغم حجم تلك الصفقة، فقد اثبتت الايام عدم جدواها تماما. فعندما جاء الاجتياح العراقي للكويت في 2 آب (اغسطس) 1990 لم تطلق رصاصة واحدة من الجانب السعودي، بل تم استدعاء القوات الاجنبية بشكل فاضح، لشن الحرب التي دفعت المنطقة ثمنها المالي والسياسي والامني. ومع ان قاعدة «حفر الباطن» التي تعتبر مركز قوات درع الجزيرة لا تبعد سوى اقل من 100 كيلومتر عن الكويت، الا انها لم تلعب اي دور لدعم الكويت الا بعد استقدام القوات الاجنبية. ولن تكون صفقة الاسلحة الاخيرة افضل من سابقتها من حيث عدم جدواها في صد اي اعتداء خارجي، وهو اعتداء وهمي يتم الاعداد النفسي والسياسي له قبل ظهور بوادر حقيقية حوله، لتحقيق أهداف اقتصادية وعسكرية وسياسية.

الصفقة العسكرية المزمعة بين بريطانيا والسعودية اثارت عددا من الامور. اولها انها تهدف لاعادة اموال النفط التي تكدست لدى السعودية وبقية دول الخليج في السنوات الاربع الاخيرة الى الغرب، بعنوان التسلح والاستعداد لتهديدات خطيرة من هذا الطرف او ذاك. فاذا لم يتحقق السيناريو العراقي، فهناك السيناريو القائم على اساس امتلاك ايران اسلحة نووية، وكلاهما يطرحان بانهما يهددان الامن القومي السعودي او الخليجي، والمهم ان تستعاد اموال النفط الى الغرب بشكل او آخر. ثانيها: انها ليست صفقة عسكرية محضة، بل صفقة سياسية كذلك. معالم هذه الصفقة تجسدت بالضغط على ثلاثة بريطانيين رفعوا دعوى قضائية ضد بعض المسؤولين السعوديين المتهمين بممارسة التعذيب بحقهم عندما كان الثلاثة معتقلين لدى السلطات السعودية. البريطانيون الثلاثة استطاعوا ايصال الدعوى الى مجلس اللوردات البريطاني الذي يعتبر أعلى سلطة قضائية في بريطانيا، بينما تسعى الحكومة البريطانية لمنع صدور قرار يسمح بمقاضاة المتهمين بالتعذيب في المحاكم البريطانية. وكانت محكمة استئناف قد اعطت محامي الاشخاص حق مقاضاة المسؤولين السعوديين وطلب التعويض منهم، بدعوى ان الاشخاص الثلاثة تعرضوا للتعذيب خلال احتجازهم بتهم تتعلق بتفجيرات حدثت في الرياض في وقت سابق. ويبدو ان السعودية ساومت الحكومة البريطانية حول هذه القضية، وان من شروط صفقة «تايفون» عدم مقاضاة المسؤولين السعوديين. ويمثل موقف حكومة توني بلير النهج الجديد للسياسة العامة للحكومة البريطانية في السنوات الاخيرة، التي اصبحت أقل حماسا لترويج الديمقراطية واحترام حقوق الانسان في الدول الصديقة كدول الخليج. ومن جانبها حرصت السعودية على كسب اصدقاء لها في بريطانيا، وذكرت تقارير اعلامية ان حزب المحافظين قبل مبلغ مئة الف جنيه تبرعا من زوجة السيد وفيق سعيد، تاجر الاسلحة السوري المولد، السعودي الجنسية، وثارت زوبعة في اوساط الحزب حول ذلك. وذكرت تلك التقارير ان الزوجين دفعا اكثر من 550 الف جنيه استرليني لحزب المحافظين من خلال المشاركة في مزادات علنية تعود مردوداتها للحزب. وفي 1993 حدثت فضيحة وزير شؤون المشتريات بوزارة الدفاع البريطانية، جوناثان أيتكن، بسبب علاقاته مع وفيق سعيد، وخسر وظيفته نتيجة لذلك، ومعها دوره السياسي.

هذا التداخل في العلاقات، ودور الرشاوى والصفقات العملاقة في التأثير على السياسات البريطانية لا ينفصل عن تداعيات المشكلة العراقية، ويعكس عمق الصلات بين الخارجية البريطانية ودول الخليج من جهة، واستراتيجية حكومة لندن في المنطقة من جهة اخرى. هذه الاستراتيجية اصبحت اكثر وضوحا في السنوات الاخيرة، خصوصا بعد حرب الكويت. واذا كانت حوادث 11 سبتمبر قد احدثت شرخا في العلاقات الامريكية ـ السعودية، فان سياسات البيت الابيض اصبحت في الشهور الاخيرة أقل استفزازا للسعودية ودول الخليج الاخرى، وذلك بعد ان تخلت واشنطن ولندن عن الخيار الديمقراطي في المنطقة، وعادتا، مجددا، الى السياسات القديمة بدعم انظمة الاستبداد والقمع. الرياض، من جانبها، اصبحت امام خيارات صعبة بعد ان تعرضت للانتقادات الشديدة بسبب سجلها غير المشرف في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان. فهي تواجه تحديات من تنظيم «القاعدة»، وضغوطا من المنظمات الدولية لتحسين سجلها في الديمقراطية وحقوق الانسان، وتواجه ضغوطا للانفاق المتزايد على صفقات التسلح لتعويض بعض الخسائر المالية التي تكبدتها الولايات المتحدة وبريطانيا في حرب العراق، كما تواجه احتمالات الشأن العراقي، وخطر اقامة نظام ديمقراطي على حدودها الشمالية. هذه الصعوبات دفعت السعودية لتقوية علاقاتها مع بريطانيا بشكل خاص، ومع دول أخرى مثل باكستان. وفي زيارته الاخيرة لباكستان الاسبوع الماضي، ناقش وزير الدفاع السعودي، الامير سلطان بن عبد العزيز مع الباكستانيين قضايا عديدة اهمها الموقف ازاء العراق وايران. ويجمع البلدين عدد من الامور من بينها: اولا الموقف المتحسس من المشروع النووي الايراني، فلا باكستان ولا السعودية ترغبان في تطويره، وتعارضان، سرا على الاقل، اي توجه لصناعة اسلحة نووية ايرانية. وثانيا: كلتاهما معنيتان بملف الارهاب الذي انطلق من السعودية واتخذ من باكستان معقلا ومنطلقا. وثالثا: انهما تشتركان في الموقف السياسي ازاء ما يجري في العراق، وتتحسسان من قيام نظام حكم لا ينتمي مذهبيا الى اي منهما. ولذلك لم يعد سرا القول ان باكستان تسعى بشكل مفتوح لتشجيع السعودية على الانتماء للنادي النووي، وذلك استكمالا لسيرة طويلة من التعاون العسكري بين البلدين. ولدى كلا البلدين نسبة غير صغيرة من المسلمين الشيعة الذين قد يؤثرون على القرار الرسمي المستقبلي. ولذلك جاءت مناقشات الامير سلطان بن عبد العزيز مع المسؤولين الباكستانيين، بهدف تنسيق المواقف ازاء هذه القضايا. وتجدر الاشارة الى ان العلاقات بين الرياض واسلام آباد توطدت عبر العقود واتسمت بالمتانة والتنسيق بشكل مستمر. وكثيرا ما تردد ان السعودية كانت من بين الدول التي تحدثت مع عبد القدير خان، مهندس المشروع النووي الباكستاني حول امكان امتلاك السعودية مشروعا نوويا، وان السعودية دعمت مشاريع التسلح الباكستاني منذ السبعينات. وتسعى السعودية لتطوير علاقاتها مع الصين ايضا، وهي دولة نووية عملاقة. وجاءت زيارة الرئيس الصيني، هو جينتاو، الاسبوع الماضي الى الرياض استكمالا للزيارة التي قام بها العاهل السعودية، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، الى الصين في شهر كانون الثاني (يناير) الماضي، وذلك لبحث آفاق تطوير العلاقات بين البلدين، وجاء هذا التواصل في اطار التوجه السعودي لتوسيع العلاقات والتحالفات الدولية بين المملكة والدول الكبرى، وعدم حصر ذلك بالولايات المتحدة الامريكية.

مما لا شك فيه ان لدى السعودية هواجس امنية وسياسة في منطقة تتحرك رمالها السياسية بشكل متواصل. ومن حقها تطوير تحالفاتها الدولية بما يحقق لها قدرا من الاستقرار السياسي. ولكن ما يخشى منه ان تصبح الرياض طرفا فاعلا ضمن سياسات تمزيق المنطقة على اسس عرقية او قومية او مذهبية، وهي سياسات تهدف لاضعافها وتهيئتها للهيمنة الغربية المطلقة. ومرة اخرى يمثل النفط بعدا جوهريا في العلاقات والتحالفات، خصوصا بعد ان بلغ سعر البرميل اكثر من سبعين دولارا. كما يمثل العامل الاسرائيلي بعدا آخر لا يقل أهمية. ويخطىء السعوديون اذا اعتقدوا ان امنهم يتحقق بدعم سياسات واشنطن ولندن التي التزمت مبدأ دعم التفوق العسكري الاسرائيلي، على حساب قضايا العرب ومصالحهم، وما يستتبع ذلك من محاولات اضعاف الدول العربية والاسلامية عسكريا وسياسيا. ويخطئون ايضا اذا دعموا سياسات الاحتراب الطائفي والمذهبي في العراق وغيرها، ومن المؤكد انهم لن يكونوا صائبين اذا انفقوا اموال النفط على صفقات التسلح العملاقة، بدلا من الاعتماد على القوة الذاتية المستمدة من التماسك الشعبي الذي يتحقق قدر كبير منه بشيء من الانفتاح السياسي والديمقراطي.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط)
فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364